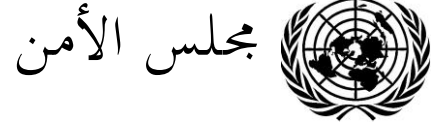


Distr.: General
3 June 2015
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٣ آذار/مارس إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الأشهر الثلاثة الماضية عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) التي جرى تمديدها بموجب قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢١٩٢ (٢٠١٤).

ثانياً - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر بشكل عام وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وإن كان ذلك في بيئة اتسمت بتقلبها المتواصل بسبب النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية ورغم وقوع عدد من الانتهاكات الجسيمة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام ١٩٧٤، التي ترد أدناه. وقد نفذت القوات المسلحة السورية أنشطة عسكرية وعمليات أمنية ضد الجماعات المسلحة، في كثير من الأحيان، رداً على هجمات قامت بها الجماعات المسلحة في منطقة الفصل ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برفو. وداخل منطقة الفصل، يشكل وجود القوات المسلحة السورية وعتادها العسكري، فضلاً عن وجود أي أفراد مسلحين وأعتدة عسكرية، بخلاف ما يخص القوة، انتهاكاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. فكما أكد مجلس الأمن في قراره ٢١٩٢ (٢٠١٤)، ينبغي ألا يكون هناك أي نشاط عسكري من أي نوع كان في منطقة الفصل.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090615 080615 15-08859 (A)



٣ - وحصل عدد من الحوادث الهامة عبر خط وقف إطلاق النار في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وفي ٣ آذار/مارس، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة أن جنديا من جيش الدفاع الإسرائيلي، كان في منطقة الحد من الأسلحة غرب الحميدية الجديدة، قد أصيب بجروح طفيفة نتيجة إطلاق نار من الجانب برافو. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، رصدت القوة نشر وحدة لإطلاق القذائف تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة الواقعة ضمن مسافة ١٠ كيلومترات من منطقة الحد من الأسلحة، على مسافة خمسة كيلومترات تقريبا إلى الشمال الغربي من معسكر عين زيوان، وإطلاق أربع قذائف، رُصدت إحداها وهي تعبر الخط ألفا. ولم يتسن رصد نقطة سقوطها. ويشكل نشر هذا النظام وما تلاه من إطلاق القذائف انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، سُمع في مركز المراقبة ٧٣ التابع للأمم المتحدة ثلاثة انفجارات في محيط موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية يقع إلى الغرب من مركز المراقبة ثم لوحظ انبعاث دخان إلى الغرب من الموقع ونشاط جوي لقوات الدفاع الإسرائيلية إلى الغرب من الخط ألفا. وبعد ذلك بوقت قصير، أبلغت قوات الدفاع الإسرائيلية القوة أنها قتلت أربعة إرهابيين يحملون معدات ثقيلة عبروا الخط ألفا من جهة الشرق بينما كانوا يقتربون من موقع تابع لقوات الدفاع الإسرائيلية يقع على مسافة ٥٠٠ متر تقريبا إلى الشمال الغربي من مركز المراقبة ٧٣. وفي اليوم التالي، فتحت القوة تحقيقا في الحادث. ونظرا لأن المنطقة كانت مزروعة بعدد كبير من الألغام، فقد استغرقت عملية وصول فريق إبطال المعدات المتفجرة التابع للقوة إلى الموقع حتى بعد ظهر يوم ٢٨ نيسان/أبريل، حيث عثر الفريق على ثلاث جثث في نقطتين تفصلهما مسافة تتراوح بين ١٠ كيلومترات و ١٥ كيلومتر تقريبا. وفي مساء اليوم نفسه، سمح جيش الدفاع الإسرائيلي لمجموعة من عشرة مدنيين من الجانب برافو بإزالة الجثث من موقع الحادث. وأعطى جيش الدفاع الإسرائيلي القوة مهلة لا تتجاوز منتصف نهار اليوم التالي لإجراء تحقيقها. وفي صباح يوم ٢٩ نيسان/أبريل، استأنف فريق إبطال الذخائر المتفجرة التابع للقوة أنشطته في مجال إزالة الألغام لتيح للقوة المضي في إجراء التحقيق. وعلى الرغم من الاعتراضات التي أبدتها القوة، قام جيش الدفاع الإسرائيلي، مع اقتراب انتهاء المهلة، بتدمير الكيسين اللذين كانا في الموقع واللذين استخدمهما الأفراد الأربعة لحمل المتفجرات بحسب ما زعم جيش الدفاع الإسرائيلي. وبالنظر إلى قصر المهلة التي أعطاهها جيش الدفاع الإسرائيلي، لم تتمكن القوة من إنهاء تحقيقها ولا يمكنها أن تؤكد مزاعم جيش الدفاع الإسرائيلي بأن هؤلاء الأفراد كانوا يعترمون وضع أجهزة متفجرة مرتجلة.

٤ - وشهدت الفترة بين ٢٧ نيسان/أبريل و ٥ أيار/مايو عدة حوادث سقطت فيها قذائف هاون ورشاشات ثقيلة ومدافع رشاش مضادة للطائرات وأسلحة صغيرة من الجانب

برافو إلى الجانب ألفا خارج رقعة القتال، وذلك أثناء القتال العنيف الدائر بين الجماعات المسلحة الذي تركز في منطقة القحطانية ومحيطها في الجزء الأوسط من منطقة الفصل. ولم يرد جيش الدفاع الإسرائيلي على حوادث سقوط النيران خارج رقعة القتال ما عدا الحادث الذي حصل في ٣٠ نيسان/أبريل، عندما رصدت القوة إطلاق دفتين من نيران الدبابات من منطقة تقع مباشرة إلى الجنوب الشرقي من معسكر عين زيوآن على الجانب ألفا باتجاه القحطانية في منطقة الفصل. ولم تتسن رؤية نقاط سقوطها. وفي الوقت نفسه، شوهدت دبابة تنقل بين موقعين تابعين لقوات الدفاع الإسرائيلية.

٥ - ورصد أفراد الأمم المتحدة قيام مدنيين، معظمهم من الرعاة، بعبور خط وقف إطلاق النار بشكل شبه يومي. وفي ١٩ أيار/مايو، رصد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥١ ثلاثة أفراد من الجانب برافو يستقلون مركبة تعبر الخط ألفا. وجمعوا حوالي ٥٠ لغماً ومن ثم أخلوا الموقع. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، رصد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥٤ عملية نقل أحد الجرحى من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. وفي ٥ أيار/مايو، رصد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة نفسه رجلين يُنقلان من نقطة تقع على الجهة الشرقية من الجانب برافو إلى بوابة في السياج التقني الإسرائيلي شمال موقعهم. وبعد ذلك غادرت المركبات الموقع دون الرجلين. وفي ١٧ أيار/مايو، رصد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥٤ جريحاً على نقالة يُنقل من الجانب برافو ويُترك بالقرب من السياج التقني الإسرائيلي. ولم يُرصد أي وجود لجيش الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، رصد أفراد الأمم المتحدة في الموقع نفسه أحد الجرحى بينما كان أفراد يسلمونه من الجانب برافو إلى الجانب ألفا؛ وفي وقت لاحق من ذلك المساء، نقل شخصان على نقلتين من الجانب ألفا إلى الجانب برافو.

٦ - وتبذل القوة قصارى جهدها للحفاظ على وقف إطلاق النار وتحرص بشدة على التأكد من الامتثال له بمخافيره، على نحو ما ينص عليه اتفاق فض الاشتباك بين القوات، وهي تبلغ بجميع خروقات خط وقف إطلاق النار. واعترضت القوة على إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار لدى المندوب السوري الرفيع وجيش الدفاع الإسرائيلي. وتشكل جميع حوادث إطلاق النار في منطقة الفصل وعبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك قيام الأفراد بعبور خط وقف إطلاق النار، انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. ودعا قائد القوة، في اتصالاته المنتظمة مع الجانبين، الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس للحيلولة دون أن تؤدي الحوادث على طول خط وقف إطلاق النار أو عبره إلى المزيد من التصعيد في الحالة الأمنية.

٧ - ورصدت القوة حدوث عدد من التحركات عبر الحدود لأشخاص غير محددى الهوية، بما في ذلك في إحدى المرات تحركات لنساء وأطفال، بين لبنان والجمهورية العربية السورية في الجزء الشمالي من منطقة الفصل، وقامت بالإبلاغ عن تلك التحركات.

٨ - وفي سياق النزاع السوري، ظلت منطقتا حضر وعرنة في الجزء الشمالي من منطقة العمليات هادئتين نسبياً، رغم استمرار التوترات مع المجتمعات المحلية في جباتا وطرنبجة وأوفانية في منطقة الفصل، وكذلك في بيت جن ومزرعة بيت جن ومغر المير في منطقة الحد من الأسلحة. وبني سكان حضر خنادق على طول الطرق المؤدية إلى المنطقة في القرية. واستهدفت القوات المسلحة السورية في بعض الأحيان منطقة جباتا - طرنجة - أوفانية بالنيران المباشرة وغير المباشرة. وقد توقف الهجوم الذي شنته القوات المسلحة السورية في الجزء الأوسط من منطقة الحد من الأسلحة، والذي بدأ في شباط/فبراير، منذ آذار/مارس ويقع خط المواجهة بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة حالياً بين مسحرة وكفر ناسج وكفر شمس. وفي الفترة بين ٥ و ٧ نيسان/أبريل، نفذت الجماعات المسلحة هجمات محدودة النطاق في محيط معسكر نبع الفوار، في منطقة قامت القوات المسلحة السورية قريها بنشر مدافع ومركبات مدرعة. وتصدت القوات المسلحة السورية لهجوم شنته في ١٤ نيسان/أبريل جماعات مسلحة على تل الكروم، حيث يقع مركز المراقبة ٥٦ التابع للأمم المتحدة وموقع تابع للقوات المسلحة السورية. واستهدفت القوات المسلحة السورية عدة مرات الجزأين الأوسط والجنوبي من منطقة الحد من الأسلحة بقصف جوي وبنيان مدفعية دون تغيير توزيع القوات عموماً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت القوة عمليات قصف جوي نفذتها طائرات القوات المسلحة السورية في المناطق المحيطة بمسحرة وتل المال وتل الحرة وغمر وأنخل وعين زيوان وجاسم في الجزأين الأوسط والشرقي من منطقة الحد من الأسلحة. وفي ١٠ آذار/مارس، رُصدت أربع غارات جوية بالقرب من التل الغربي، أصابت اثنتان منها منطقة الفصل.

٩ - وفي الفترة بين ٢٧ نيسان/أبريل و ٥ أيار/مايو، اندلع قتال عنيف بين جماعات مسلحة متنافسة في الجزء الأوسط من منطقة الفصل، مباشرة قرب خط وقف إطلاق النار. ورغم أن الأمم المتحدة لا تملك الوسائل اللازمة للتحقق بصورة مستقلة من الأنباء الواردة، فقد بينت عدة مصادر أن الاشتباكات اندلعت عندما قام تكتل من الجماعات المسلحة، بما في ذلك جبهة النصرة المدرجة ضمن المنظمات الإرهابية وأحرار الشام، إضافة إلى بعض العناصر الموالية لتحالف الجبهة الجنوبية، بمهاجمة مواقع تابعة لجماعة جيش الجهاد المسلحة المنشأة حديثاً في منطقة القحطانية والقنيطرة. ووفقاً للبيانات الصادرة عن الجماعات، تمثلت

دوافع الهجوم في وجود روابط بين جيش الجهاد والجماعة التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام ورفضه الاعتراف بشرعية الأحكام الصادرة عن إحدى المحاكم الدينية. ولاحظت القوة أن حدة القتال قد خفّت بحلول ٥ أيار/مايو، الأمر الذي تزامن مع أنباء تفيد بأن تحالف الجماعات المسلحة قد استولى على مواقع جيش الجهاد. وخلال هذه الفترة من القتال بين الجماعات المسلحة، أعادت القوات المسلحة السورية بسط سيطرتها على الصمدانية في الجزء الأوسط من منطقة الفصل، جنوب البعث، وقامت أحياناً باستهداف موجودات مكشوفة عالية القيمة للجماعات المسلحة، فدمرت على الأقل إحدى الدبابات. ومنذ ٥ أيار/مايو، رصدت القوة في بعض الأحيان قتالا بين جماعات مسلحة متنافسة في الأجزاء الجنوبية من منطقة الفصل ومنطقة الحد من الأسلحة. ووفقاً لمصادر مفتوحة، يتنامى الخلاف بين جبهة النصر ولواء شهداء اليرموك الذي أصدر بيانات داعمة لجيش الجهاد. وقام لواء شهداء اليرموك باختطاف واحتجاز حفظة سلام تابعين للقوة في منطقة الفصل مرتين في أوائل عام ٢٠١٣، في حين قامت جبهة النصر باختطاف واحتجاز ٤٥ من حفظة السلام التابعين للقوة في الفترة بين ٢٨ آب/أغسطس و ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٠ - وسقطت في مركز المراقبة ٥١ التابع للأمم المتحدة ومعسكر عين زيوان ومحيطهما أعيرة نارية تطايرت خارج رقعة القتال الدائر في محيط القحطانية، مما عرض للخطر أفراد الأمم المتحدة ومرافقها. وبسبب التدهور الكبير في الحالة الأمنية، أمضى أفراد الأمم المتحدة في الموقعين فترات من الزمن في الملجأ. وبعد ظهر يوم ١ أيار/مايو، أصيب اثنان من مراقبي الأمم المتحدة العاملين مع فريق المراقبين في الجولان بجراح طفيفة من جراء الشظايا التي تطايرت من انفجار جوي قرب مركز المراقبة ٥١ التابع للأمم المتحدة. وبعد أن تكثف إطلاق النار المتبادل في ٣ أيار/مايو بالقرب من مركز المراقبة ٥١ التابع للأمم المتحدة مباشرة، قامت القوة مؤقتاً بسحب المراقبين العسكريين من المركز. وفي ٤ أيار/مايو، استمر تبادل كثيف لإطلاق النار وتطايرت الأعيرة النارية من خارج منطقة القتال فسقطت عدة مرات في معسكر عين زيوان ومحيطه. وأصيب فردان عسكريان من القوة بجروح بسبب شظايا بينما كانا في المبنى الذي يتضمن مكاتب جاهزة في الجزء الخلفي من المخيم. وأصيب ضابط بجراح في الصدر وآخر بجروح طفيفة في الوجه. ونقل أفراد الأمم المتحدة الأربعة المصابين بجراح إلى مستشفى زيفات ثم خرجوا من المستشفى في حالة جيدة. وبالإضافة إلى ذلك، ارتدت رصاصة طائشة إثر إصابتها أحد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في صدره، إذ حمته سترته الواقية من الشظايا من الإصابة. كذلك أصيبت ثلاث مركبات تابعة للقوة بأضرار طفيفة. ففي ٢٩ نيسان/أبريل، اشتعلت النيران بمركبة تابعة للقوة كانت في مجمع الخردة في المخيم بعد أن أصابتها رصاصة طائشة. وبعد أن خفّت حدة القتال، أجرت

القوة تحقيقاً في مركز المراقبة ٥١ التابع للأمم المتحدة. وسقطت في المركز أربعة أعيرة متفجرة وأربع طلقات نيران مباشرة ذات أعيرة صغيرة. وتم تطهيره من الذخائر غير المنفجرة وأعاد المراقبون العسكريون التابعون لفريق المراقبين في الجولان احتلاله في ٦ أيار/مايو.

١١ - وخلال القتال العنيف الذي دار في الجزء الأوسط من منطقة الفصل، رصدت القوة في ٢ أيار/مايو ناقلة أفراد مصفحة بيضاء من النوع الذي تستخدمه القوة. وفي ٥ أيار/مايو، رصدت القوة ناقلة أفراد مصفحة من النوع نفسه تنتقل من القنيطرة باتجاه البعث. ولم تظهر أي من شارات الأمم المتحدة على أي من المركبتين.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حافظت القوات المسلحة السورية على مواقعها في منطقة الفصل، وعززت وجودها في محيط مركزي البعث وخان أرنية المدنيين والطرق الجنوبية المؤدية إليهما، وكذلك في منطقة الويسية في منطقة الحد من الأسلحة على طول الطريق الرئيسي الذي يربط القنيطرة بدمشق. بمزيد من الدبابات والعربات المصفحة والأسلحة المدفعية. ونشرت القوات المسلحة السورية بوجه عام ثلاث دبابات في منطقة الفصل، بما في ذلك في موقعها في تل الكروم وفي مواقع عدة أخرى في المناطق المتاخمة. ورصدت القوة في مرات مختلفة، وخاصة أثناء القتال في الفترة بين ٢٧ نيسان/أبريل و ٥ أيار/مايو، ثلاث إلى أربع دبابات في منطقة الفصل، تسيطر عليها الجماعات المسلحة. وفي ١٢ أيار/مايو، رصدت القوة وجود شخص مجهول في مركز المراقبة ٥٢.

١٣ - واحتجت القوة على وجود القوات المسلحة السورية وأعتدتها في منطقة الفصل، وعلى إطلاق النار داخل منطقة الفصل وفي اتجاهها. وأكد قائد القوة للسلطات السورية مجدداً الالتزام الذي يقع على عاتق القوات المسلحة السورية بوقف العمليات العسكرية في منطقة الفصل، وبوقف إطلاق النار من منطقة الحد من الأسلحة مشدداً على أهمية الامتثال لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات وضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة على الأرض. ونقل كبار مسؤولي الأمم المتحدة رسائل مماثلة إلى البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت القوة مواقع مختلفة يصل عددها إلى ستة مواقع تم فيها نصب خيام للمشردين داخليا في منطقة الفصل. ورصدت القوة نحو ٧٠ خيمة إلى الشمال الغربي من قرية العيشة، على جانبي خط وقف إطلاق النار. وفي قرية كودنة في منطقة الحد من الأسلحة، تم رصد عدد تراوح بين ثلاث وسبع خيام. ورُصدت خمس خيام أخرى في المنطقة على طول خط وقف إطلاق النار مقابل قرية بريقة. وفي الجنوب، تم رصد عدد يتراوح بين ١٠ خيام و ١٥ خيمة في موقع متداخل مع خط برافو إلى الشمال الغربي

من قرية عين قاضي. وفي عدة مناسبات، رصدت القوة مدنيين، من بينهم نساء وأطفال، يمارسون أنشطتهم اليومية العادية في المخيمات. وفي منتصف شهر أيار/مايو، تم رصد ثلاث خيام لبضعة أيام على مسافة قصيرة إلى الشمال من مخفر الأمم المتحدة ٨٥ ألف، وشوهدت نساء يتحركن في محيطه. وبسبب إغلاق المعبر الرسمي بين الجانبين ألفا وبراfo منذ أواخر آب/أغسطس، ليست القوة حالياً في وضع يسمح لها بأن تقوم، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بتيسير إقامة معابر للأغراض الإنسانية، بما في ذلك للطلاب، بين الجانب ألفا والجانب براfo.

١٥ - واستمرت القوة في أداء ولايتها بتشكيلتها الحالية عن طريق العمل على إبقاء منطقة الفصل وخط وقف إطلاق النار مرئيين، وإن بشكل محدود، من عدد من المواقع التي ما زالت القوة تحتفظ بها في منطقة الفصل. ولا تزال القوة تؤمن عمل أربعة مواقع في جبل الشيخ في الجزء الشمالي من منطقة الفصل، والموقع ٨٠ في الجزء الجنوبي، والموقع ٢٢ في الجانب ألفا. ومع نهاية فصل الشتاء الذي قيّد الحركة، تقوم القوة يومياً بتسيير دوريات راجلة وآلية في جبل حرمون. وواصل المراقبون العسكريون من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الأعضاء في فريق مراقبي الجولان تقديم دعمهم إلى عمليات القوة، وأمّنوا عمل خمسة مراكز مراقبة ثابتة وأربعة أخرى مؤقتة على الجانب ألفا. وتواصل التركيز في أنشطة فريق مراقبي الجولان على إنجاز مهام المراقبة الثابتة على مدار الساعة، وإجراء التحقيقات، وتحليل الأوضاع. وواصلت القوة، بواسطة فريق مراقبي الجولان، القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات الموجودة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. ورافق ضباط اتصال من الجانب ألفا أفرقة التفتيش التابعة لفريق مراقبي الجولان. واستمر تعليق عمليات التفتيش والعمليات المتنقلة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب براfo بسبب الحالة الأمنية السائدة. وعلى غرار ما حدث في الماضي، واجهت القوة قيوداً مفروضة على حرية التنقل، ومنعت أفرقة التفتيش التابعة لها من الوصول إلى بعض المواقع على الجانب ألفا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت القوة خمس مرات وجود وحدة لإطلاق القذائف نشرها جيش الدفاع الإسرائيلي في مواقع مختلفة على الجانب ألفا في المنطقة الواقعة ضمن مسافة ١٠ كيلومترات من خط وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى وجود متفرق لدافع من عيار ١٥٥ ملمتر. وفي ١٥ أيار/مايو، رصدت القوة نشر إحدى وحدات القبة الحديدية المضادة للقذائف في المنطقة الواقعة ضمن مسافة ١٠ كيلومترات من منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا؛ وكانت الوحدة لا تزال في ذلك الموقع عند إعداد التقرير. وما زال أعضاء فريق مراقبي الجولان يواجهون قيوداً على حرية تنقلهم في الجانب ألفا عند دخول ومغادرة موقع المراقبة ٧٣ التابع للأمم المتحدة الذي يقع شرق السياج التقني

الإسرائيلي، والذي انخفضت إمكانية عبوره أكثر لتصل إلى مرتين أسبوعياً. وظل حفظه السلام التابعون للقوة منتشرين في موقعي المراقبة ٥٤ و ٧٣ من أجل تعزيز حماية المراقبين العسكريين.

١٦ - وواصلت القوة، منذ النقل المؤقت لعدد من مواقعها على الجانب برافو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، استعراض الحالة في منطقة الفصل، بالتشاور مع الأطراف. والهدف النهائي المنشود للقوة هو العودة الكاملة إلى منطقة الفصل عندما تسمح الحالة بذلك. وفي هذا الصدد، رأت القوة أن الحالة الأمنية السائدة في منطقة الفصل حالياً غير مؤاتية لهذه العودة. وترى البعثة، استناداً إلى تخطيطها للتطورات الأمنية السائدة في منطقة الفصل ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، وكذلك مع مراعاة الموارد المالية وموارد الموظفين اللازمة، أن العودة التدريجية للقوة إلى منطقة الفصل تشكل النهج الأكثر جدوى، إذا سمحت الظروف بذلك.

١٧ - وفي غضون ذلك، واصلت القوة إشراك الطرفين بشأن الترتيبات العملية التي يتعين وضعها من أجل إنشاء تشكيلة مؤقتة للقوة من شأنها أن تتيح لها مواصلة الحفاظ على وقف إطلاق النار، ومواصلة رصد انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات والتحقق منها والإبلاغ عنها، وتأدية مهامها البالغة الأهمية في مجال الاتصال بالطرفين، لكي تنفذ القوة ولايتها إلى أن تتمكن من العودة بالكامل إلى منطقة الفصل. وتتواصل المناقشات مع الطرفين فيما يتعلق بالاتفاق على إجراءات العبور لأفراد القوة بين الجانب ألفا والجانب برافو ما دام المعبر الرسمي المقام في القنيطرة مغلقاً. وتتواصل القوة أيضاً التعاطي مع الطرفين بشأن استخدام التكنولوجيا للتعويض عما طرأ من تدني مستوى إمامها بالحالة في منطقة الفصل. وإضافة إلى ذلك، تستمر المناقشات مع الجانب ألفا بشأن المواقع الإضافية المطلوبة لإنشاء مواقع مؤقتة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة خط وقف إطلاق النار على الجانب ألفا.

١٨ - وتتواصل القوة إعادة تزويد مواقعها في جبل حرمون بالإمدادات انطلاقاً من دمشق. وتسير قوافل القوة بين مواقع دمشق وجبل حرمون بشكل شبه يومي في مركبات مدرعة ومع حراسة أمنية تؤمنها القوة. وتقوم البعثة، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز مواقع جبل حرمون، بالتشاور مع السلطات السورية، باستكشاف إمكانية تعزيز وجودها في الموقع ١٢ وإنشاء قاعدة عمليات أمامية في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو.

١٩ - وواصلت القوة الاضطلاع بالتخطيط للطوارئ المتصل بتوفير التعزيزات لمواقع الأمم المتحدة ومراكز المراقبة التابعة لها وبإجلائها. وأجرت القوة أيضاً مناورات وتدريبات منتظمة من خلال سرية القوات الاحتياطية التابعة لها. وتبقى السرية في موقعين للقوة، هما معسكر عين زيوان والموقع ٨٠.

٢٠ - كذلك استمر تنفيذ تدابير التخفيف من حدة المخاطر في المواقع ومعسكر عين زيوان والمقر المؤقت في دمشق. ووُضعت أكياس رمال إضافية في مركزي المراقبة ٥٤ و ٧٣ لحماية إضافية للبنية التحتية القائمة. كذلك وضعت أكياس رمال كتدابير إضافية لحماية نقاط مختلفة في الموقع ٨٠، حيث أضافت البعثة أيضا نقطة تركز محمية على امتداد الجدار المحيط. وفي معسكر عين زيوان، وضع عدد من الجدران على شكل حرف T لحماية المباني والمكاتب المكشوفة من النيران الطائشة التي تُطلق من منطقة الفصل، وذلك من بين تدابير أخرى. وخلال فترة القتال العنيف الذي اندلع بجوار القحطانية على مقربة من معسكر عين زيوان، صدرت تعليمات، كتدبير أمني تحوطي، في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل وكذلك في ١ و ٤ أيار/مايو، إلى موظفي الأمم المتحدة الوطنيين والموظفين الدوليين غير الأساسيين بمغادرة معسكر عين زيوان، وفي ٥ أيار/مايو نُصحوا بعدم الحضور إلى المعسكر. ولا تزال تحركات أفراد القوة على الجانب برافو محدودة.

٢١ - وفي ٢٠ أيار/مايو، كانت القوة تضم ٧٨٨ فردا بينهم ٣١ امرأة، وهم من أيرلندا (١٣٨) وفيجي (٢٩٩) ونيبال (١٥٨) والهند (١٩١) وهولندا (٢). وإضافة إلى ذلك، قَدَّم ٦٧ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بينهم امرأتان، المساعدة إلى القوة في تنفيذ مهامها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وفي نيسان/أبريل من هذا العام، أعلنت حكومة الجمهورية العربية السورية أن سبعة من أفراد الأمم المتحدة ممن يتخذون من دمشق مقرا لهم - وهم ستة أفراد من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وفرد من هيئة قوة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة - "غير مرغوب بهم" في سورية.

ثالثا - الجوانب المالية

٢٢ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٨/٢٦٠ بء المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ مبلغا قدره ٦٤,١ مليون دولار لتغطية نفقات القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٢٣ - وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥، بلغ إجمالي الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للقوة ٢٢,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ما قدره ٩٩٩,٢ مليون دولار.

٢٤ - وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات عن تكاليف قواتها ما قدره ٣ ملايين دولار. وقد رُدَّت تكاليف القوات وتكاليف المعدات

والاكتفاء الذاتي عن الفترتين الممتدتين حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على التوالي، وفقاً لجدول السداد ربع السنوي.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٢٥ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ٢١٩٢ (٢٠١٤) تحديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أهاب بالطرفين المعنيين أن ينفذا فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/69/341)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٤/٦٩ المتعلق بالقدس و ٢٥/٦٩ المتعلق بالجلولان السوري، البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢٦ - ومنذ أن توقفت محادثات السلام غير المباشرة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. ويزيد النزاع الدائر في سورية من تقليص إمكانات استئناف تلك المحادثات وإحراز تقدم نحو إحلال السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في سورية واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي القرارات الأخرى ذات الصلة.

خامساً - ملاحظات

٢٧ - ألاحظ ببالغ القلق حدوث انتهاكات جسيمة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات وإطلاق النار من الجانب برافو عبر خط وقف إطلاق النار وردّ جيش الدفاع الإسرائيلي بنيران المدفعية والغارات الجوية يعرضان للخطر وقف إطلاق النار الساري من أجل طویل بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. ويشكل الحادث الذي وقع في ٢٦ نيسان/أبريل عبر خط وقف إطلاق النار مثار قلق عميق. ومن المهم أن يتعاون الطرفان تعاوناً تاماً مع القوة في حالات الحوادث وأن يسمحا للقوة بإجراء التحقيقات اللازمة. ولا يزال من الحيوي أن يبقى الطرفان على اتصال بالقوة أولاً للحيلولة دون أي تصعيد للوضع عبر خط وقف إطلاق النار. وتظل الولاية المسندة إلى القوة عاملاً هاماً من عوامل ضمان الاستقرار في المنطقة. ولن تدخر الأمم المتحدة من جانبها جهداً لكفالة استمرار وقف إطلاق النار الساري منذ أمد طویل بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٢٨ - ولا يزال القلق البالغ يساورني إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية، وأثر ذلك على السوريين، وتداعياته المحتملة على الاستقرار في المنطقة. وما برحت هذه التطورات تؤثر إلى حد بعيد في منطقة عمليات القوة. ويشكل وجود القوات المسلحة السورية والأعتدة العسكرية غير المأذون بها في منطقة الفصل انتهاكين جسيمين لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. واستخدام القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة بشكل متزايد للأسلحة الثقيلة في سياق النزاع السوري المتواصل، بما في ذلك استخدام القوات الحكومية للقوة الجوية في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، يشكل مثارا للقلق. وظلت جماعات المعارضة المسلحة والجماعات المسلحة الأخرى مسيطرة على قطاعات واسعة في منطقة الفصل ومنطقة الحد من الأسلحة في الجزء الجنوبي من منطقة عمليات القوة وما زالت موجودة على طول جزء من الطريق الرئيسية التي تربط معسكرَي القوة. ولا يزال المعبر الرسمي بين الجانبين ألفا وبرافو مغلقا.

٢٩ - وينبغي ألا توجد في منطقة الفصل أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة للقوة. وألاحظ مع القلق تزايد وجود واستخدام دبابات وأسلحة ثقيلة من قبل القوات المسلحة السورية وتزايد استخدامها من قبل الجماعات المسلحة في منطقة الفصل. وأحث جميع الأطراف على أن تتخذ كل التدابير اللازمة لحماية المدنيين. وأحث أيضا حكومة الجمهورية العربية السورية على أن تتوقف عن شن ضربات جوية. وأدعو جميع أطراف النزاع السوري إلى وقف الأنشطة العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في منطقة عمليات القوة وإزالة جميع المعدات العسكرية وأفراد القوات المسلحة السورية والأفراد المسلحين من منطقة الفصل. وأهيب بجميع البلدان النافذة توجيه رسالة قوية وملحة إلى الجماعات المسلحة الموجودة في منطقة عمليات القوة بضرورة وقف جميع الأعمال التي تشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية والتي تعرض سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان للخطر ومنح أفراد الأمم المتحدة الحرية التي تمكنهم من الاضطلاع بولايتهم بسلامة وأمن. ومن غير المقبول القيام بأي عمل عدائي ضد أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك ما ينطوي على تهديد لسلامتهم البدنية وتقييد حركتهم، وإطلاق النار بشكل مباشر أو غير مباشر على أفراد الأمم المتحدة ومرافقها. وأكرر التأكيد على أن جميع الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة، أيا كان الطرف المنفذ لها، تشكل خطرا على وقف إطلاق النار وعلى السكان المدنيين المحليين، فضلا عن أفراد الأمم المتحدة في الميدان.

٣٠ - وتحمل حكومة الجمهورية العربية السورية المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة في منطقة الفصل، ومنطقة الحد من الأسلحة في الجانب برافو.

وأشعرُ بقلق بالغ لإصابة أربعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير نتيجة النزاع السوري. ويجب ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة.

٣١ - وقد أكد كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية استمرار التزامه باتفاق فض الاشتباك بين القوات، وبوجود القوة. وأهيب بالطرفين القيام بمهمة بمساعدة القوة في إنجاز تشكيلتها المؤقتة من حيث الهيكل والانتشار في أسرع وقت ممكن. بما يكفل أن تصبح البعثة قادرة على تنفيذ ولايتها بفعالية إلى أن تتيح الحالة الأمنية إمكانية عودة القوة بالكامل إلى منطقة الفصل. وأود أن أنهو بالمساعدة المقدمة من حكومتي إسرائيل والجمهورية العربية السورية في تيسير توفير الإمدادات الأساسية دعماً للقوة. ولا تزال العودة الكاملة للقوة إلى منطقة الفصل تمثل أولوية من أولويات البعثة. وفي إطار التخطيط والتحضير لهذه العودة الكاملة، ستشكل سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة الاعتبار الأول في تحديد الطرائق المحددة.

٣٢ - ولا يقل عن ذلك أهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه لدفع الأطراف المعنية إلى كفالة تمكين القوة من العمل بحرية. ومن الضروري أن تتوافر للقوة باستمرار جميع الوسائل والموارد اللازمة التي تتيح لها العودة بشكل تام إلى منطقة الفصل حالما يسمح الوضع بذلك. وفي هذا الصدد، أشير إلى الأثر السلبي الذي خلفه على عمليات القوة قيام الحكومة المضيفة بطرد أفراد من القوة، وأذكر حكومة الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦.

٣٣ - وتظل ثقة البلدان المساهمة بقوات في القوة والتزامها تجاهها عاملين رئيسيين يسهمان في تعزيز قدرة البعثة على مواصلة الاضطلاع بولايتها. وأود أن أعرب لحكومات أيرلندا وفيجي ونيبال والهند وهولندا عن امتناني لمساهماتها في القوة ولصمودها في ظل هذه الظروف التي لا تزال عصيبة للغاية. وكذلك، أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

٣٤ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر ضروري. ولذا أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد أعطت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها عليه.

٣٥ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة، ولقائد القوة اللواء بورنا شاندراتما، وللأفراد العسكريين والمدنيين العاملين تحت قيادته الذين يواصلون، بكفاءة والتزام وفي ظل ظروف صعبة، أداء المهام الجسام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن. وإنني واثق تماماً من أن القوة ستواصل بذل قصارى جهدها للاضطلاع بمهمتها.

